

رصد وتحليل المشاكل البيئية في محافظة البصرة

الفترة الزمنية للرصد:
1/3/2024 – 31/12/2023

اشراف ومتابعة
فلاح الاميري

القائمون بالرصد الميداني:

- (1) سجاد مطبشر عبد الرضا
- (2) حسين سلام حسنب
- (3) احمد حازم عبد القادر
- (4) حسين كاظم حسن
- (5) سكينه مهدي صالح
- (6) اسعد جميل المبارك
- (7) حسين فهمي يابر



www.nissan-ngo.com

ملخص:

تقرير رصد المشاكل البيئية في محافظة البصرة للأفضية الستة الرئيسية (الفاو- القرنة - المدينة - ابو الخصيب - الزبير -شط العرب) يهدف إلى تحليل وتوثيق القضايا البيئية الرئيسية التي تواجه المنطقة وتأثيراتها على البيئة والمجتمع المحلي، يسلط هذا التقرير على ثلاث عناصر اساسية:

- المخالفات والانتهاكات البيئية من الدوائر الحكومية والمواطنين.
- القضايا البيئية المستجدة التي لا تتعامل معها الحكومة.
- ثغرات يجب العمل على حلها.

يتضمن التقرير تحليلاً للمشاكل البيئية الرئيسية التي تؤثر على واقع المحافظة، مثل تلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث التربة، تدهور الأراضي الزراعية، انخفاض جودة المياه، الأنشطة الصناعية غير المنظمة، نقص التشريعات البيئية، انعدام الحقوق البيئية وعدم المساواة والعنصرية البيئية حيثتم رصد هذه المشاكل عن طريق البحث الميداني والزيارات للمناطق في محافظة البصرة.

الفترة الزمنية للرصد: 31/12/2023 – 1/3/2024

القائمون بالرصد الميداني:

- (١) سجاد مطشر عبد الرضا
- (٢) حسين سلام حسب
- (٣) احمد حازم عبد القادر
- (٤) حسين كاظم حسن
- (٥) سكيئة مهدي صالح
- (٦) اسعد جميل المبارك
- (٧) حسين فهمي يابر

اشراف ومتابعة : مدير المشروع فلاح الأميري



قضاء الفاو

مقدمة

مدينة ساحلية عراقية لها موقع استراتيجي اشتهرت من خلاله بما جرى على أرضها من حروب من جهة، وبما تشهده من حراك اقتصادي من جهة أخرى، يقع قضاء الفاو في جنوب محافظة البصرة والذي يحده من الشمال ناحية السببة التابعة لقضاء أبي الخصيب ومن الجنوب مياه الخليج العربي ومن الشرق مياه شط العرب الفاصلة بين القضاء وإيران ومن الغرب مياه خور عبد الله الفاصلة بين القضاء وقضاء الزبير ودولة الكويت، وتبلغ مساحة المدينة ٣٧٧٥ كيلومتراً مربعاً، تبعد المدينة عن مركز المحافظة ١٠٠ كيلومتر ويبلغ عدد سكانها ٧٠ ألف نسمة تقريباً حتى عام ٢٠٢٣، ان موقع مدينة الفاو على ضفاف شط العرب اكسبها أهمية اقتصادية فضلاً عن الموارد الطبيعية فيها وحدودها الشرقية على ضفاف شط العرب عظم الفرص فيها في القطاع الزراعي، وبعد الاستكشافات الأخيرة للنفط فيها زادت أهميتها الاقتصادية وأصبحت في مصافي المدن الاقتصادية العالمية، الا ان الواقع لهذه المدينة لا يترجم هذه الأهمية بل تعرضت للكثير من الإهمال الحكومي ولفترات الحروب في العقود الماضية كونها مدينة حدودية وبقيت تعاني من خلل في البنى التحتية مع عدم وجود بيئة جاذبة للإسكان والاستثمار، وتأتي مشكلة التلوث البيئي فيها على رأس القائمة حيث انها تعاني بالدرجة الأساس من مشكلة المياه بسبب ارتفاع التراكيز الملحية لمياه شط العرب ومن ثم تعرض تربتها الى التدهور وبالتالي تراجع نسب الزراعة فيها.

عمل الفريق على زيارة هذه المدينة لثلاث أيام كان في اليوم الأول هو المسح العام للمدينة الذي اخذ الفريق ثلاث أدوار منها ما يتعلق بالخدمات ومدى تأثيرها على الواقع البيئي وهو الدور الذي استلزم اللقاءات المباشرة مع السكان من المهتمين والناشطين فيها، اما الدور الثاني الذي لعبه الفريق هو اللقاء المباشر بالمسؤولين من شعبة حماية وتحسين البيئة في القضاء ومديرية البلدية والمجاري ومن ضمن هذا الدور تم تدوين الملاحظات الرصدية من قبل الفريق التي تتعلق بالمياه والزراعة والنفايات، اما الدور الثالث فكان يتضمن الأهمية الاقتصادية ومدى تأثير الموقع الجغرافي ووجود الموارد الطبيعية وانعكاسها على الواقع واستحقاق سكانها لمستوى من الرفاهية تتناسب مع الايراد العام الذي يوفره موقعها الجغرافي.

الظروف المناخية لقضاء الفاو وبسبب موقعه الجغرافي يختلف عن جميع ظروف مدن العراق بسبب تأثر طقسه بالبحر واطلالة أراضيه على الخليج العربي، يتميز طقس المدينة بالرطوبة بشكل كبير وخصوصاً في موسم الصيف وارتفاع درجات الحرارة لقربه من خط الاستواء، وهذا الاختلاف يحتاج الى سياسة بيئية وإجراءات تختلف عن باقي المدن بشكل تام.

التقسيمات الإدارية لقضاء الفاو:

يقسم قضاء الفاو إدارياً إلى ثلاث نواحي:

- (١) ناحية الفاو ومركزها الفاو الشمالي وهو الكائن على ضفة شط العرب اليمنى شرقاً والحاوي على دوائر الدولة ومؤسسات الميناء والسوق التجاري.



- ٢) ناحية البحار ومركزها قرية الدورة والتي تكون حدودية مع قضاء أبو الخصيب شمالاً وتطل على ضفة شط العرب اليمنى شرقاً.
- ٣) ناحية الخليج العربي مركزها الفاو الجنوبي والقشلة التي تبعد عن قصبة الفاو بمسافة ٢٥ كيلو متراً ويتكون هذا القسم من ٢٧ حوزاً وهذه الأحواز تضم معظم سكان الناحية الأصليين.
- ٤) يضاف الى هذه النواحي ٦ قرى هي (كوت خليفة، كوت بندر، الدواسر، الفداغية، المعامر، ورأس البيشة).

الموارد المائية في قضاء الفاو:

هناك ثلاث مصادر للمياه في قضاء الفاو تتمثل بمياه شط العرب والانهر الفرعية والتي أيضا مصدرها شط العرب والمياه الجوفية بالجزء الغربي من القضاء، تتأثر نوعية المياه بشكل مباشر بمياه البحر وبسبب امتداد اللسان الملحي ارتفعت نسب الملوحة بمياه شط العرب بالجزء الممتد في قضاء الفاو وتقل نسب الملوحة باتجاه الشمال، لم يكل توغل اللسان الملحي هو السبب الوحيد في زيادة الملوحة بل ان قلة التصارييف القادمة اليه وهذه المشكلة ليست جديدة على قضاء الفاو بل هي ازلية وهي المشكلة التي لم تلتفت لها الحكومات المتعاقبة في العراق، ومع ازدياد السكان وتراكم هذه المشكلة عبر الزمن جعل منها صعوبة الحل وتحتاج الى تدخل حكومي بحلول مبتكرة وتحقيق اتفاقات مع حكومات الدول المتشاطئة لغرض تعويض النقص الحاصل منذ ذلك الحين، لحل هذه المشكلة بشكل مؤقت قامت الحكومة بشق قناة إروائية يبلغ طولها ١٢٨ كيلومتراً مياها ذات نوعية جيدة إذ لا تتجاوز تراكيز الأملاح فيها ١٤٠٠ جزء بالمليون، في حين تبلغ تلك التراكيز ٤٠٠٠ جزء بالمليون في مياه شط العرب، تهدف هذه القناة إلى نقل المياه العذبة من منطقة كتيبان شمال مركز مدينة البصرة إلى رأس البيشة الواقعة أقصى جنوب الفاو إضافة إلى سقي الأراضي الزراعية التي تمر بها بعد امتداد لسان ملحي من شط العرب إلى محافظة البصرة، هذه العملية أصبحت سبباً لقلّة التصارييف في شط العرب واثرت بشكل مباشر على مركز محافظة البصرة بسبب نقل المياه من شط العرب عن طريق القناة الاروائية لتغذية محطات تصفية المياه في الفاو، يعزى ذلك الى انخفاض مستوى المياه العذبة في شط العرب بسبب هذه العملية وبسبب قلة الاطلاقات المائية مما أدى رجوع اللسان الملحي من الخليج العربي باتجاه شط العرب، ومع مرور السنين تدهورت التربة وانخفضت نسبة الزراعة والغطاء النباتي وزاد التصحر وقلت الثروة الحيوانية والسكانية النهرية.



اثر التلوث البيئي والتغير المناخي على الموارد الاقتصادية في قضاء الفاو:

تأثر قضاء الفاو بالتغير المناخي العالمي بشكل كبير حيث ان الصمود والمقاومة امام التحديات المناخية ضعيف لضعف وهشاشة سياسة المواجهة للتكيف مع التغيرات المناخية، وبالمقارنة مع مدن أخرى مطلة على الخليج العربي في دول أخرى نلاحظ الفارق الكبير حيث اتبعت تلك الدول سياسة مائية وزراعية تتناسب مع الازمة والتغير المناخي وبالرغم انها لا تمتلك مصادر المياه العذبة الا انها اعتمدت طرقا حديثة لتصفية وتحلية المياه وهذا ما عزز زيادة الغطاء النباتي والزراعة والثروة الحيوانية وهي سبل التكيف مع التغيرات المناخية ولم تتأثر مواردها الاقتصادية بل صنعت لها سياسة جديدة في التكيف والنمو الاقتصادي، مع كل ذلك يضاف الى قضاء الفاو مظاهر التلوث البيئي التي تشمل تلوث الهواء لعدم وجود احزمة خضراء تحيط به لتحد من الكثبان الرملية او تحسن نوعية الهواء وتخفف درجات الحرارة وأيضا وجود بعض المؤثرات لجودة الهواء الناتجة من الاستخراج النفطي مع تغير رياح الهواء باتجاه الفاو وارتفاع نسبة الرطوبة وهذه الأسباب أدت الى انخفاض الایراد الناتج من الزراعة والاستثمار بالإسكان وتنوع الصناعة وانخفاض الاستفادة من الثروة السمكية النهرية والبحرية، ففي حال توفرت مرونة في التكيف مع التغير المناخي وانخفاض التلوث البيئي في القضاء من الممكن ارتفاع الحركة التجارية والاستثمارية في سوق السمك وهو يشكل أهمية اقتصادية كبيرة.

الصحة:

قضاء الفاو فيه مستشفى بسعة ٥٠ سريراً ومركزين للرعاية الصحية يقع أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، وتقدم المستشفى خدماتها لجميع سكان القضاء والريف المحيط بها، تعاني المدينة من قصور واضح في تلبية حاجات السكان من الخدمات الصحية إضافة إلى موقع المستشفى الواقع في أطراف المدينة الشمالية قرب بوابة المدينة مما يتسبب في معاناة السكان من الوصول، خصوصاً سكان الأحياء الجنوبية البعيدة نسبياً عن المستشفى.

اما الخدمات المقدمة في مراكز الرعاية الصحية تكاد ان تكون معدومة بسبب نقص الادوية والعلاجات ونقص المعدات والمستلزمات الطبية، كذلك فإن هذه المراكز الصحية لا تحتوي على كوادر تخصصية متكاملة ويعزى ذلك الى عدم التفات دائرة الصحة لزيادة السكان وانتشار الامراض التي تكاد تكون حديثة مرتبطة بالتغيرات المناخية وتلوث المياه والهواء، ومن هذه الامراض (السرطان، الفشل الكلوي، الامراض الجلدية، الامراض المعوية، العقم) مما يتطلب من المصابين السفر لمسافات طويلة من القضاء الى مركز المدينة او الى محافظات أخرى لعدم وجود التخصصات الطبية في نفس القضاء، ومع ارتفاع درجات الحرارة ونسبة الرطوبة تأثر صحيا سكان الفاو بعامل الاجهاد المسبب لأمراض القلب والاعوية الدموية وهو اجهاد فسيولوجي تراكمي طوال فترة الإقامة والعمل في قضاء الفاو مما بات واضحا على السكان بوجود ما يسمى (فقر الدم البحري) حتى ضمن المجتمع في محافظة البصرة انه من الامراض الوراثية ومع تشابه الطقس والمناخ بين مدينة الفاو ومدن أخرى تطل على الخليج العربي الا ان الأخيرين لم يتعرضوا لمثل هذه الامراض لوجود بنى تحتية صحية وخدمات عالية منعت من اصابته، وبذلك نستطيع التمييز بين بيئة مدينة الفاو وباقي مدن العراق.



الزراعة:

يعد القطاع الزراعي في القضاء مميز من ناحية النوع وليس الكم، حيث تميز الفاو عن سائر المدن العراقية بزراعة أشجار النخيل والحناء والأخير ميز القضاء إقليمياً حتى سمي القضاء (ارض الحناء)، يشتهر منذ زمن بعيد دون الأقضية الأخرى بزراعة الحناء، وهي شجيرات عطرية معمرة تتميز بعناقيدها الزهرية البيضاء، ولا يتجاوز طول الواحدة منها ستة أمتار، وجرت العادة ان يقوم المزارعون بقطف أوراقها ثلاث مرات في السنة، حيث يجففوها تحت أشعة الشمس ويطحنوها ثم تعبأ وتباع في الأسواق من قبل العطارين، ويستخدم مسحوق الحناء منذ آلاف السنين في تزيين النساء الشرقيات لاسيما صبغ الشعر والنقش على الأيدي، وبخاصة في بعض المناسبات الاجتماعية والدينية، كما تدخل أزهار وأوراق الحناء في صناعة بعض أنواع العلاجات الطبية والعطور، وكان العراق يصدر مسحوق الحناء الى دول الخليج بكميات كبيرة لكنه بات في السنوات الأخيرة يستورد هذه المادة من الهند وإيران وباكستان.

تميز مدينة الفاو بزراعة الحناء يعود الى مناخها الرطب كونها تطل على الخليج العربي من أقصى جنوبها، فيما يحدها شط العرب من الشرق، وقناة خور الزبير الملاحية من الغرب، وتعتمد جميع الأنشطة الزراعية في القضاء على مياه شط العرب، وهي مياه لم تعد صالحة للري خلال فصل الصيف بسبب ظاهرة طبيعية كانت تعتبر نادرة الحدوث، وهي تقدم اللسان الملحي (الجبهة الملحية) القادم من الخليج في مجرى الشط من جراء قلة الإيرادات المائية الوافدة من دجلة والفرات، بحيث عادة ما تصل خلال فصل الصيف نسبة التراكيز الملحية الذائبة في مياه الشط الى أكثر من ٤٠٠٠ جزء بالمليون بالقرب من مركز المحافظة (مدينة البصرة)، وتزداد هذه النسبة طردياً كلما تم الاتجاه جنوباً باتجاه الفاو، بينما يفترض أن لا تزيد ملوحة مياه الري عن ٢٥٠٠ جزء بالمليون.

من خلال المسح الميداني الذي قام به الفريق واللقاء مع مزارعين من قضاء الفاو برزت مشاكل كثيرة يعاني منها المزارعين مما اضطرهم الى تقليل او ترك زراعة الحناء والنخيل وتحويل الأراضي الى سكنية او مناطق صحراوية، ومن هذه الأسباب:

- نقص الموارد المائية وارتفاع ملوحتها بالدرجة الأساس وهي مشكلة يعاني منها الجنوب بشكل خاص والبصرة بشكل عام.

- تكاليف الزراعة مقارنة بتصدير المنتجات باتت مرتفعة بسبب استيراد منتجات مشابهة من الدول الأخرى بأسعار ارخص من المنتجات المحلية ولكن جودتها اقل وهذه السياسة جعلت من المنتج المحلي ضعيف الانتشار في الأسواق وقليل المبيعات بسبب رغبة المواطن بالشراء بسعر ارخص.

- وعي المواطن وثقته بالمنتجات المحلية صار ضعيفاً ويعزى ذلك الى عدم دعم الحكومة لجودة المنتج المحلي وعدم جعله الأول في السوق.

- ادخال التكنولوجيا الحديثة يتطلب كلف عالية ولا يوجد دعم حكومي للأجهزة الحديثة مثل أجهزة الري الحديث او الآلات المستخدمة في الزراعة والتي تسهل عملية الإنتاج ورفع جودة المنتجات، بسبب فرض الضرائب الجمركية على الأجهزة والآلات المستوردة.



- ثقة الفلاح بالدولة تكاد تكون معدومة مما جعله يتراجع في تطوير القطاع الزراعي على المستوى الفردي وعلى مستوى الجماعة حيث لا توجد ضمانات او خطط من الدولة تسهل عمليات البيع المحلي او التصدير الى الخارج.

اثر انخفاض نسبة الزراعة على البيئة في قضاء الفاو:

ان نقص الغطاء النباتي بما فيه الزراعة الاقتصادية او الزراعة الطبيعية أدى الى تحول قضاء الفاو الى مساحات كبيرة من التصحر وهذا ما اثر على جودة الطقس بشكل عام وعلى جودة الهواء بشكل خاص، كما ان غياب المعالم الخضرية للمدينة جعلها مدينة موحشة لوجود مساحات صحراوية واسعة نشأت عبر سنوات بترية متدهورة تحتاج الى اصلاح او الى فتح قنوات مياه جديدة لتكون ميازل للمياه المالحة وبالتالي من الممكن زراعة بعض أنواع لها القدرة على التحمل لنوع المياه ودرجات الحرارة.

النفايات:

تتم إدارة النفايات داخل القضاء من قبل البلدية الحكومية عكس مركز محافظة البصرة الذي يدار بواسطة شركات القطاع الخاص، يتم تجميع النفايات من قبل الأهالي بحاويات صغيرة او رميها مباشرة على الأرصفة وهذه ظاهرة واضحة جدا حيث يتم رمي النفايات على الجزر الوسطية مكشوفة وتتجمع حولها الحشرات الضارة والكلاب، ثم يتم جمعها ونقلها من قبل البلدية بواسطة مركبات كبيرة (كابسات) وتفريغها في منطقة تدعى النفايات (الثلاجة) ليتم فيها طمر النفايات او حرقها.



تراكم النفايات واثرها على التلوث البصري والبيئي:

تراكم النفايات في الأماكن والطرق العامة شوه وجه المدينة الحضري وتسبب في ضعف السياحة المحلية على وجه الخصوص وهذا ما جعل المدينة تتراجع حضريا واقتصاديا وضياح واندثار الكثير من الأماكن السياحية او المناظر الطبيعية التي تحولت الى مكبات للنفايات مثل ضفاف شط العرب والانهر الفرعية والحدائق العامة وهذا لم يكن تلوثا بصريا فقط بل تراكم في التربة وهدد الموائل الحيوانية البرية، كما امتد وتسرب الى المياه الجوفية وجعلها غير صالحة للاستخدام نسبيا.

اثر التلوث البيئي على فرص السياحة والاستثمار:

التلوث البيئي ونقص الخدمات الأساسية في قطاع البلدية وتهالك البنى التحتية لشبكات المجاري وارتباطها بالأنهر الفرعية وشبكات مياه الاسالة مع ارتفاع التراكيز الملحية في شط العرب للأسباب التي ذكرت والتي انتجت الى تراجع الزراعة الاقتصادية منها والغطاء النباتي بشكل عام مع انخفاض جودة الهواء في مدينة الفاو تسببا في تدهور البيئة، يضاف الى ذلك عدم وجود مرافئ سياحية داعمة كالسواحل النظامية والحدائق العامة وحتى المنتجعات السياحية ومناطق الإقامة التي اضمحلت بسبب عوامل تدور البيئة جعل فرص السياحة والاستثمار قليلة بل معدومة، ان النفايات المتراكمة ونقص البنية التحتية يخلقان صورة سلبية للمنطقة، وانعكاسه لضعف إدارة ملف البيئة والخدمات مما تعطي صورة وتجربة سياحية سيئة، هذا مما يقلل من جاذبيتها للسياح والمستثمرين في قطاع السياحة، الا ان أهل الفاو يتساءلون وفي صدورهم غصة بعدما عانوا كثيراً من حملات التهجير القسرية ويأملون أن تلتفت الدولة الجديدة إلى تلك المنطقة الحيوية باعتبارها بوابة العراق الاقتصادية وتقوم بتشبيد الفنادق السياحية الحديثة والمنتجعات فيها، خاصة وإنها تخلو من تلك الخدمات المهمة باعتبارها ستكون في يوم ما مدينة سياحية كما يريد ذلك أهلها حيث ان هناك فرصة كبيرة لتنشيط الجانب السياحي في المدينة بسبب قلة السكان مقارنة بحجم القضاء وكذلك توفر المساحات الواسعة قرب البحر وتنوع المناطق الجغرافية والمناطق التراثية والتحف المعمارية (جامع الرحمن) وهذا يترك فرصة كبيرة لتطوير السياحة في المنطقة ولكن هناك اهمال واضح من الحكومة حتى بعدما اقتربت نسب الإنجاز في ميناء الفاو الكبير الى مستويات عالية لم نجد اصل الفكرة في فتح الاستثمار لهذا الجانب من خلال البدء بتقويض وتحجيم هذه التدهور المتراكم منذ خمسة عقود تقريبا.



قضاء القرنة

مقدمة

يقع قضاء القرنة في جنوب العراق وشمال البصرة، ويتبع إداريًا لمحافظة البصرة، يحده من الجنوب قضاء شط العرب، ومن الشمال قضاء المدينة، ومن الشرق محافظة ميسان، ومن الغرب محافظة ذي قار، تستند الثقافة السائدة في القضاء الى العادات والتقاليد الريفية الاصلية التي تتعمق جذورها مع الأرض حيث انهم يعيشون على شكل مجاميع عشائرية تتبع الموروثات الاجتماعية للأسر الاصلية للمدينة والتي تشكل الغطاء الاجتماعي والسلوك على الجميع منذ القدم، لكن بعد التقدم والحداثة والتطلع لأبناء المنطقة بدأت التحولات في القرنة نحو الحضرية وامتزاجها بالريف لتكون انموذجا جديداً، وبعد تراجع الأرياف وضعف الزراعة وقلة تربية الماشية بسبب الظروف البيئية جعل منهم يضطرون لتحويل مهنتهم الزراعية الى مهن أخرى، وكذلك انتشار ثقافة العمل في الشركات النفطية وتوظيف جزء كبير من الشباب داخل هذه الشركات جعل من الثقافة الريفية تتلاشى متأثرة بالحداثة وتناقل الثقافات والأفكار بين العاملين في الشركات من مختلف الجنسيات، ونقطة الانقلابات الاجتماعية هذه صاحبها انقلابات اقتصادية بسبب التدافع نحو الوصول الى سبل المعيشة الجيدة وبحثا عن الدخول المرتفعة، في كل ذلك كانت افرازات سلبية منها وإيجابية وبالمختصر ان الإيجابيات تختزل في تحسن السلوك للأفراد والرضوخ للقوانين وزيادة الثقافة، اما السلبية فلا يمكن اختزالها في منظور واحد لمتجه واحد فان ارتباطها يرتبط اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وامنيا وسياسيا.

عمل الفريق على زيارة المنطقة لمدة يومين، وكان ذلك حسب خطة وتنسيق بين فريق العمل والنشطاء البيئيين في المنطقة، في اليوم الأول كانت خطة الفريق تتضمن لقاءات مع نموذج من الأهالي في المناطق المتأثرة جراء التلوث البيئي الهوائي والمائي وكذلك زيارات ميدانية للمناطق الملوثة والاطلاع عليها بشكل مباشر وهذا من خلال توصيات من النشطاء في المنطقة وتحديد المناطق الأكثر ضررا، ام اليوم الثاني فكان يتعلق بزيارات للمؤسسات الإدارية الحكومية في المنطقة للاطلاع على الخطط المستقبلية لهم ومشاهدة المشاريع المنفذة والمتكئة في مركز المدينة، يأتي كل ذلك من اجل الحد او التقليل من الاضرار الناتجة جراء التلوث البيئي والوقوف على نقاط القوة والضعف بما يخص إدارة ملف التلوث البيئي والخدمات.

الوضع الإداري لقضاء القرنة:

تم تقسيم قضاء القرنة على أساس المناطق كالاتي:

- المناطق السكنية والزراعية الأولى وتضم أربعة احياء (الفردوس، شط العرب، الهورة، مزيرعة)
- المناطق السكنية والزراعية الثانية وتضم أربعة احياء (الضباط، العسكري، نهر بنت الباشا، الشيمة)
- المناطق السكنية والزراعية الثالثة وتضم خمسة احياء (النهيرات الشرقية، النهيرات الغربية، النصير، السلام، حاج جلاوة)
- المناطق السكنية والزراعية الرابعة وتضم أربعة احياء (النعيم، الحمداوي، الصويلح، الجمعيات)
- المناطق السكنية والزراعية الخامسة وتضم أربعة احياء (الكريم والحاج ناصر، الشاهين، الجلعة الشرقية، الجلعة الغربية)



● المناطق السكنية والزراعية السادسة وتضم ثلاث احياء (شلهة الموحى، شلهة الحسن الأولى، شلهة الحسن الثانية)

نستنتج من هذه التقسيمات ان قضاء القرنة واسع من ناحية الجغرافية الاجتماعية والاستيطان للأسر والقبائل متعدد اجتماعيا واقتصاديا وحسب التوزيع الجغرافي لهم الذي يعكس صورة معاشهم التي ترتبط بالمهن والدخول المالية لهم حسب استيطانهم قرب مصادر المياه التي يعتمدون عليها في الزراعة والثروة الحيوانية او السمكية، ومن هذا الاستنتاج وجد فريق الرصد ان كل منطقة فيها وحدة إدارية مستقلة ففي ذات المنطقة تبين ان مركز المنطقة يميل الى الحضرية والتمدن وان اطراف المنطقة ذاتها تميل الى الريفية اقتصاديا والعشائرية سلوكا، يفيد هذا الاستنتاج أصحاب القرار عند اتخاذ السياسات عند التعامل مع أي ملف يخص البيئة والخدمات والبنى التحتية والصحة العامة، كما يوضح أهمية إيجاد وحدات إدارية متكاملة تغطي كل منطقة على حده وذلك لأهمية المنطقة بشكل خاص من الناحية الاقتصادية وأهمية القضاء من ناحية الموارد المختلفة الطبيعية وغير الطبيعية منها ما يتعلق بتاريخ المهن والثقافات.

اثر التلوث البيئي على الموارد المائية:

يتمتع قضاء القرنة بموارد مائية متنوعة تشمل الأنهر والجداول والينابيع الجوفية، يتدفق نهر الفرات على حدود القضاء، مما يوفر مصدراً رئيسياً للمياه للسكان والزراعة والصناعة، بالإضافة إلى ذلك، توجد عدة ينابيع جوفية في المنطقة تلعب دوراً هاماً في تلبية احتياجات المياه.

الا ان هذه الموارد المائية لم تعد تعمل بالطريقة الطبيعية بل تأثرت بكثير من العوامل التي باتت تشكل خطراً كبيراً على نسب المياه وجعلت منها غير صالحة للاستخدام البشري ولا للزراعة، كما تحدثنا سابقاً ان مشكلة المياه هي مشكلة ازلية متعلقة بالتطور الصناعي الذي يستنزف كميات كبيرة من المياه وكذلك تلويث المتبقي منها جراء العمليات الصناعية مثل حقن المياه لاستخراج النفط واستخدام النظم المفتوحة في عمليات تبريد المكائن التي تعيد المياه للمصدر المائي دون معالجة، فضلاً عن تلوث المياه بسبب النفايات الصلبة والسائلة وكذلك الأنشطة البشرية الأخرى ومياه الصرف الصحي، جميع هذه العوامل جعلت من المياه غير صالحة للاستخدام اليومي او في الزراعة وفي حال استخدامها فهي تسبب مشاكل خطيرة منها الامراض الجلدية وانتشار الآفات الزراعية وغيرها الكثير، وهذا يشمل المخالفات الحكومية وعدم وجود دراسات للمنطقة تصل بصاحب القرار الى اصدار قرارات تنفع المدينة بشكل حقيقي، وما يتعلق بالترشيد لهذه الموارد من قبل المواطنين العاملين في القطاع الزراعي والثروة السمكية فقد اثر عدم الترشيد وقلة الوعي البيئي لديهم والتفكير بمستقبلهم كان عاملاً موازياً للمخالفات الحكومية من شح وتلوث المياه، ومن احد القصص التي اطلع عليها الفريق من خلال اللقاءات مع الأهالي أن تلوث المياه وصل الى درجة ان المياه الواصلة الى المنازل تكون ذات لون قريب الى اللون الأسود بسبب تشبعها بالملوثات لعدم وجود تصفية جيدة وفق المعايير السليمة في تصفية مياه الشرب والاستخدام في شبكة المياه الحكومية للأسالة، ولعدم توفر المعطيات اللازمة لأصحاب القرار للوصول الى الحلول تراكمت هذه المشاكل الكثيرة مما دعا بالحكومة والدوائر المعنية بالشأن ان لم تضع حلولاً جذرية ولا حتى حلولاً مؤقتة وبالنتيجة دفع بالأهالي الى الهجرة من أراضيهم ليشكلوا عبئاً على مناطق أخرى او مركز محافظة البصرة او سبب هجرة في العمل وتغيير المهن، اما البعض الآخر اخذ يستخدم الطرق العنيفة للتفاوض مع الحكومة والمطالبة بحلول مما اعجز الحكومة بإصدار قرارات سريعة تحقق المطالب، مما احدث ثغرة جديدة للثقة بين المواطن والحكومة والتي جاءت نتيجة لعدم التفات الحكومة مبكراً للمشاكل البيئية الناتجة عن التلوث او التغير المناخي.



الأثر البيئي على الصحة في قضاء القرنة:

التطور الصناعي النفطي الذي هيمن على المنطقة جعل منها مدينة صناعية منتجة للنفط بإنتاج عالي جدا بعدما كانت زراعية بنسبة معتد بها، الا ان هذا التطور الصناعي كاد ان يكون نقمة وليس نعمة بسبب الضرر الكبير الذي تركه في المنطقة حيث ان السكان عانوا ما عانوا من المشاكل الكبيرة منها ما يتعلق بصحة الانسان بشكل رئيس والكائنات الحية بشكل عارض والتي سببها هذا التطور الصناعي بسبب التلوث البيئي الذي يتركه جراء الاستخراج النفطي وحرق الغاز المصاحب له ومن هذه الاضرار البيئية على الصحة بشكل عام ارتفاع نسب الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلد وتساقط الشعر والأمراض المعوية والانجاب، ان الضوابط الحكومية للحد من التلوث ضعيفة جدا ولا يوجد فيها ما يقلل او يعالج من المشكلة فقد تراكمت بشكل كبير جدا وغيرت من مقومات الحياة مثل نوعية وجودة الهواء والمياه والتربة، ومن اثار هذه التقلبات هي زيادة حالات الإصابة بالأمراض السرطانية المختلفة، من خلال عمل الفريق ودراسة الوضع الصحي فإن المنطقة تعاني مما يلي:

- انتشار الامراض المعروفة منها والامراض المستجدة التي قد يكون التعامل معها صعب نوعا ما.
- عدم توفر التخصصات والكوادر الطبية التي تلبي حاجة السكان من الخدمات الصحية بما يتماشى مع انتشار الامراض المعدية والامراض المزمنة، بل عدم وجود مبنى مستشفى وفق المعايير والموجود لا تتناسب تقديم الخدمات فيه مع أهمية هذه القضاء اقتصاديا وحجم المشاكل الصحية المتسارعة.
- المصابين بالأمراض المزمنة يضطرون الذهاب الى مراكز صحية تبعد عن المنطقة ساعة الى ٤ ساعات حسب الاحتياج، وحتى ان ذهبوا الى هذه المراكز فهي لا تقدم مستوى جيد من الخدمات الصحية، وعدم ذهابهم الى أطباء الاختصاص في مركز مدينة البصرة او مركز القضاء بسبب ارتفاع نسبة الفقر الى مستويات مرتفعة.
- نقص المستلزمات الطبية والأدوية للحالات المزمنة يجعلهم اكثر عرضه لخطر الموت المبكر، وكذلك مراكز رعاية الحوامل والأطفال.

الأثر البيئي على الزراعة في قضاء القرنة:

تُلقى أزمة المياه في القرنة بظلالها القاتمة على مختلف جوانب الحياة، تاركة وراءها تداعيات وخيمة على الصعيدين البيئي والاقتصادي، حيث تتميز منطقة القرنة بمساحات زراعية واسعة تتضمن أراضي زراعية خصبة ومناخ ملائم لزراعة مختلف أنواع المحاصيل، تشمل المحاصيل الرئيسية التي تزرع في القضاء الحنطة، والشعير، والأرز، والخضروات، بالإضافة إلى بعض الفواكه مثل الطماطم والبادنجان والبطاطا، الا ان التلوث والتقلبات المناخية واعتماد الزراعة في القرنة بشكل أساسي على مياه نهر دجلة لتوقف مياه نهر الفرات عنها من جانب محافظة ذي قار، وبسبب قلة الاطلاقات المائية ومناسيب المياه في النهر وتلوث المياه جعل منها منطقة ذات جودة منخفضة للإنتاج الزراعي وتحتاج الى معالجة قبل استخدامها، إضافة الى ذلك فإن المزارعين في القرنة لم يتوقفوا عن استخدام آليات وطرق الري التقليدية مثل الري عن طريق القنوات المفتوحة والري بالغمر وهذه الطرق تستنزف المياه بشكل كبير ويذهب غالبيتها دون فائدة وهذا ما يفاقم أزمة المياه، بالنظر الى مشكلة المياه ومدى ترابطها بالزراعة فأننا نلاحظ لماذا انخفضت الإنتاجية الزراعية، هذا من جانب ومن جانب اخر تراجع خصوبة التربة وزيادة تصحر المساحات الخضراء جعلها غير صالحة للزراعة مما



هدد الامن الغذائي في المنطقة وازدادت البطالة وارتفعت نسبة الهجرة بسبب الظروف المعيشية الصعبة، مما جعلهم يُضطرون إلى ترك أراضيهم والهجرة إلى مناطق أخرى بحثاً عن فرص أفضل، وتعود هذه المشكلة المترابطة والمتشابكة حسب رأي السكان هو الإهمال الحكومي المتراكم وعدم إيجاد حلولاً جذرية وان الحلول المتوفرة هي حلولاً ترقيعية منها حكومية او ما تتخذ من قبل المتنفعدين عشائرياً والمستحويين على اغلب الموارد المائية مما زاد الصراع على المياه بين السكان الذي يعتمدون على الزراعة او تربية المواشي، ان نقل التجارب الناجحة في الحفاظ على الموارد المائية والإصلاح الزراعي من مناطق مشابهة في شح او تلوث المياه يعد امراً ممكناً لاستثمار ما موجود وتحويله الى فرص كما معمول به في محافظة كربلاء، كما يمكن للحكومة نقل التجربة والقائمين بالاستثمار عليها وتسهيل الفرص لهم للعمل في المساحات الزراعية لقضاء القرنة وهذا كان رأي اغلب رؤساء القبائل والمؤثرين والعاملين في الزراعة الذي تمت مقابلتهم.

جودة الهواء والاستخراج النفطي:

يعتبر قضاء القرنة موطناً للعديد من الحقول النفطية والمنشآت النفطية، مما يجعله عرضة لخطر التلوث النفطي نتيجة للعمليات النفطية والتسربات والحوادث البيئية، ومن اهم الحقول النفطية في قضاء القرنة (حقل القرنة، حقل نهر عمر، حقل الفيحاء، حقل الجديدة وهذا حقل ناشئ ويعتبر قيد التطوير والاستغلال).

ومقابل الحصيلة الاقتصادية لهذه الحقول الا ان لها تأثيراً بيئياً شديداً على المنطقة في عدة جوانب متمثلة بتلوث التربة، تلوث المياه الناتجة عن تلوث الهواء، ويأتي هذا نتيجة الاستخراج والإنتاج النفطي والتي تشمل عمليات الحفر والاستخراج والتصنيع والتخزين للنفط والغاز، والتي قد تؤدي إلى التسربات والتلوث النفطي في البيئة المحيطة وحرق الغاز، كذلك تعتبر خطوط الأنابيب وسيلة نقل النفط من حقول الإنتاج إلى المصافي والمرافئ التي استحوذ مرورها على تحويل أراضي الى محرمات نفطية، مما يتسبب كل ذلك الى خفض جودة الهواء والاضرار في حوادث تسرب النفط وزيادة العوالق الكربونية في الجو بشكل كبير المؤدية الى الاضرار بصحة المواطن وتلوث الأراضي والمياه، ان شركات النفط الأجنبية والوطنية العاملة في المنطقة لديها معايير السلامة والصحة وهذا ما نجده ملزماً لنفس الشركات في دولاً أخرى ولا تلتزم بهذه المعايير في المناطق النفطية لقضاء القرنة، كما ان الاستثمار في الغازات المصاحبة عند الاستخراج تأتي واحدة من اهم الحلول لتحسين جودة الهواء وخفض الانفاق العام على القطاع الصحي وزيادة في مستوى صحة المواطنين في القضاء ورفاهيتهم ويدخل ذلك ضمن العدالة البيئية والاستحقاق لسكان القضاء.



النفايات:

يعد مفهوم النفايات في قضاء القرنة فضفاضا ومرنا، نظرا لتشعب المفاهيم المرتبطة به حسب ما صرح به احد أقارب فريق العمل الساكنين في مركز قضاء القرنة (قمامة، أزال، بقايا طعام، أنقاض، مخلفات) والتي قد تتشابه في بعض الجوانب وتختلف في بعضها الآخر، لان ما يعتبره بعضهم قمامة او نفاية سيكون عند الآخر قابلا للاستهلاك.

تتم عملية جمع ونقل النفايات من قبل بلدية القرنة لغرض معالجتها او طمرها او التخلص منها بطريقة أخرى، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل كادر البلدية في رفع النفايات المنزلية الا ان هناك أسباب تجعل من تراكم النفايات المنزلية على الطرق والجزر الوسطية وقرب المنازل لتعذر رفعها كليا وذلك للأسباب التالية:

- ١- قلة الكوادر البشرية والآليات في بلدية القرنة
- ٢- عدد السكان وكمية النفايات المطروحة يوميا على مستوى الفرد الواحد.
- ٣- ضعف في كفاءة النظام الإداري لملف النفايات في القضاء.

حيث يشكل تكدس النفايات هذا امام الوحدات السكنية او الشوارع وخاصة النفايات العضوية منها مشكلة خطيرة لأن وجود الحرارة المرتفعة والرطوبة تسبب في تخمر النفايات وينتج عنها العديد من الغازات مثل غاز الميثان إضافة الى الروائح الكريهة وبالتالي تصبح بيئة لتكثر الذباب والقوارض والكلاب.

لا تستطيع إدارة البلدية بكوادرها القليلة تلبية متطلبات المواطنين، لذلك كثيرا ما تحدث عمليات بطئ في رفع النفايات او التأخر في رفعها.

تتم عملية طمر النفايات في موقع الطمر الواقع في منطقة طرة بني منصور والذي يبعد مسافة ١٥ كم جنوب حي النعيم، وهو لا يخضع الى الطرق العلمية والمعايير الصحيحة لعملية الطمر حيث ترمى النفايات وتترك لتذرية الرياح وعبث رعاة الأغنام ولا يتم طمرها الا كل فترة زمنية قد تكون شهر او اكثر او اقل مما يشكل تهديدا لصحة الانسان وخاصة المناطق القريبة من موقع الطمر، اما عملية الحرق فتتم في بعض الأحيان من قبل بعض الأشخاص بشكل غير رسمي لأغراض مختلفة مما يتسبب بدخان قد يغطي المنطقة الجنوبية القريبة او الشمالية حسب حركة الرياح السائدة، اما النفايات الطبية فيتم التعامل معها من خلال حرقها بدرجة حرارة عادية (احتراق غير تام) في نفس المراكز الصحية ولا توجد محرقة نموذجية في تلك المراكز باستثناء المحرقة الموجودة في مستشفى القرنة العام وهي بالتأكيد مخالفة بشروط الموقع التي يجب ان تكون في مناطق بعيدة عن السكان.



قضاء المدينة

مقدمة

يقع قضاء المدينة في جنوب العراق وشمال البصرة، يتبع إداريا الى محافظة البصرة، تتشابه حياة السكان بشكل كبير مع حياة السكان في قضاء المدينة وذلك لقربهم من بعضهم البعض، الثقافة السائدة في قضاء المدينة هي ثقافة العشائر وعاداتهم وتقاليدهم الأولية مع جزء من التغيرات الحضرية والتطور التكنولوجي، يسكن المنطقة عشائر معروفة ويأخذ كل منهم منطقة محددة لتجمع افراد العشيرة مثل (المويل، المظفر، البدران، البوسويلم، العلوان، ال مشعل، الحجاج، البطاط، الساده البوطبيخ، الساده البوناصر، البوشاوي، العواجي، العلي، اللامي، الحلاف، السادة ال حلو، الموسوي، آل سيد شبيب الموسوية، السودان- ال محسن، بني منصور، الاماره)، هذه العشائر تتبع قوانين وسنن عشائرية مرتكزة على الأعراف القبلية الاصيلية، الا ان هذا لم يبق ثابتا بل يتغير متأثرة بالتمدن والتحضر وسيادة الشباب وتطلعاتهم هذا من جانب، ومن جانب اخر فأن قضاء المدينة هو منطقة منتجة للنفط وتحتوي على شركات نفطية عملاقة وهذه بدورها أدخلت ثقافات وعادات جديدة للمنطقة اثرت بشكل مباشر على سكانها لتمتزج ثقافة المنطقة بين الأعراف العشائرية وبين الثقافات الدخيلة مكونة مجتمع يختلف فيه العنصر عن بعضهم الآخر بشكل كبير.

عمل الفريق داخل المنطقة لمدة يومين وفق خطة تم اعدادها مسبقا بتنسيق مع احد وجهاء المنطقة من العشائر المعروفة ومهتم في القضية البيئية بشكل كبير، في اليوم الأول التقى الفريق مع العديد من الأهالي للحديث حول ابرز تحدياتهم والاثار الناتجة عليها وكذلك لقاء مع احد شيوخ العشائر القداماء في المنطقة، اما في اليوم الثاني كانت هناك زيارات للدوائر الحكومية في المنطقة للحديث حول إدارة ملفات التلوث وماهي الفرص المتاحة لتحسينها.

التقسيم الإداري للمنطقة:

يتقسم قضاء المدينة الى نواحي وكما يلي:

- المركز

- ناحية عز الدين سليم (الهوير)

- ناحية الامام الصادق (طلحة سابقاً)

- اما قرى قضاء المدينة فهي- :

السوق، البوشاوي، الجزيرة، الكصوان، الحسين، الخليفة، الفرّج، السواد، السعيد، يعقوب، العلوان، البدران، حي الغدير، حي الزهراء، المويل، الميرعثمان، النصيري، الشروق، العبارة، الحيدار، نهر صالح، المعبر، العلي، الشاهين، الحاج حمدي، البوحلو، البوغزلان، الجيبوت، السودان، الجلال، الجنانية، الوحيد، الجديع، الحدادية، العباس، السليم، باهله، قرى بني منصور، قرى أم الشويج.



اثر التلوث البيئي على الموارد المائية في قضاء المدينة:

يمتاز قضاء المدينة بوفرة الموارد المائية، حيث يمر شط العرب من خلاله، كما يوجد العديد من الأنهار والقنوات والأبار الجوفية، إلا أن جميع هذه المصادر تعاني من تلوث جراء العديد من الممارسات البيئية الحكومية غير الصحيحة مثل ربط شبكة مياه الصرف الصحي على الأنهر الفرعية دون معالجتها للتخلص من العناصر الثقيلة، أما غير الحكومية تتمثل برمي النفايات السائلة والصلبة داخل مصادر المياه، ولا يتوقف التلوث عند هذا الحد بل هناك مصادر تلوث أخرى مثل نفايات المصانع البتروكيمياوية التي تلقى دون معالجة أو معالجة دون المعايير المطلوبة وغيرها من حوادث التسرب النفطي من حقول النفط والنايبب الناقلة في المنطقة والتي تؤثر أيضا على جودة ونوعية المياه، وهذا ما جعل المياه في قضاء المدينة غير صالحة للاستخدام البشري ولا للزراعة باعتبارها مياه ملوثة جدا حتى في بعض الأحيان تكون نسب العكارة فيها واضحة جدا مما يجعل لونها يميل الى اللون الأسود.

كما تتعرض الأنهر والقنوات في قضاء المدينة الى تلوث ناتج من استخدام المزارعون للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية بشكل مكثف، كذلك فإن بعض الأنهر الفرعية والقنوات في قضاء المدينة تحولت الى مكب للنفايات المنزلية الصلبة، جميع هذه المشاكل تجعل وصول السكان الى مياه نظيفة صعب ويحتاج الى حلول مبكرة من قبل الحكومة لأن مشكلة تلوث المياه لا تجعل من الوصول الى المياه النظيفة صعب فقط وإنما ترتبط معها قضايا كثيرة أخرى فإن الماء هو الأساس للحياة والزراعة والثروة الحيوانية.

اثر التلوث البيئي على الزراعة في قضاء المدينة:

انخفض الإنتاج الزراعي في المنطقة في الآونة الأخيرة بسبب شح المياه وتلوثها وهذا ما دفع المزارعون الى التخلص من الأراضي الزراعية وتحويلها الى مناطق سكنية أو تجارية أو مناطق صحراوية، هذا لا يعني توقف الزراعة بشكل تام وإنما ضعف وانحسار الأراضي الزراعية.

تتم زراعة محاصيل مختلفة في المنطقة، مثل الطماطم والخيار والفلفل والبصل والبطاطا والحنطة والشعير والذرة الصفراء والذرة البيضاء والأعلاف، مثل البرسيم والحواد.

تعتبر الزراعة في المنطقة مردودا اقتصاديا للفلاحين ومصدرا لعيش الكثير من الاسر داخل المنطقة، إلا أن هناك ممارسات زراعية غير صحيحة أدت بشكل تدريجي الى تفاقم مشكلة نقص المياه وتلوثها، وهي استخدام المزارعين لطرق الري التقليدية التي تسبب هدر نسب كبيرة من المياه دون الاستفادة منها وكذلك استخدام المبيدات الحشرية والكيميائية بشكل مكثف والتي بدورها تنتسرب للمياه وتلوثها، وهذا يعود بنا الى أسباب شح الموارد المائية وتراجع الزراعة.

التقى فريق العمل مع نماذج من المزارعين الذي ما زالوا يمارسون مهنة الزراعة إلا أنهم تأثروا بشكل ملحوظ بالتغيرات البيئية والمناخية جراء الأسباب المذكورة سلفا، ومن أهم تحدياتهم الحالية ما يلي:

- الوصول الى مياه صالحة للزراعة صعب جدا ويتطلب جهدا ووقتا يكاد يكون اكبر من المردود المالي لإنتاج المحاصيل وبيعها.

- استخدام الطرق الحديثة في الزراعة والري يحتاج الى تكاليف مادية عالية والحكومة لا تدعم ذلك.

- بسبب تلوث المياه وانتقال التلوث الى التربة يتسبب ذلك بانتشار الحشرات والقوارض مما يجعل المزارعين يضطرون الى استخدام المبيدات الحشرية التي تعالج الحشرات لكنها أيضا تضر بالمحصول وكمية الإنتاج.



اثر التلوث البيئي على الصحة في قضاء المدينة:

ترتبط صحة الانسان بشكل مباشر مع البيئة التي يعيش فيها وبشكل مباشر تتأثر بالتغيرات البيئية مثل التقلبات في جودة الهواء والماء ونوعية الغذاء والرفاهية والدخل المادي وغيرها، انعكاس التغيرات البيئية على السكان في قضاء المدينة جعلهم يعانون من امراض كثيرة مثل:

- الأمراض التنفسية، مثل الربو والسعال والتهابات الرئة.

- أمراض القلب، تنتشر بشكل كبير في قضاء المدينة، بسبب تلوث الهواء.

- السرطان، تنتشر بعض أنواع السرطان بشكل كبير في القضاء، مثل سرطان الرئة وسرطان الدم.

يوجد في قضاء المدينة مستشفى المدينة العام، وهو أكبر مستشفى في القضاء، ومركز المدينة الصحي، يعتمد السكان في هذا القضاء رغم اعدادهم الكبيرة بشكل مباشر على مستشفى المدينة العام، والذي يعاني من زخم كبير باعتباره لا يتناسب مع حجم المنطقة وحجم التلوث ونسب الامراض المتزايدة ولا يمثل معايير السلامة التي تلبي الحاجة البشرية مما يضطر الأهالي للذهاب الى مركز البصرة والذي يبعد عنهم حوالي ٨٠ كم وهذه مسافة بعيدة جدا خاصة في الحالات الخطرة والعاجلة، فضلا عن حجم المستشفى الذي لا يسع اعداد السكان فهي تعاني من نقص في الكوادر الطبية، خاصة من الأطباء الاختصاصيين، ونقص في بعض الأدوية، وضعف البنية التحتية مثل نقص في غرف الفحص والعلاج، كما ان نقص الوعي الصحي والفقر المتمثل بالبطالة، يفاقم المشكلة الصحية ويحد من قدرات الأهالي على الحصول على الرعاية الصحية سواء من المستشفى العامة او على حساب النفقة الخاصة.

جودة الهواء والاستخراج النفطي:

تتأثر جودة الهواء بالعمليات الصناعية وحرق الوقود الاحفوري بسبب ارتفاع نسب غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو عن الحد الطبيعي، كما وضحنا سابقا وجه التشابه بين قضاء القرنة وقضاء المدينة فأب بيئة الهواء في قضاء المدينة تأثرت بشكل مباشر بعمليات الإنتاج النفطي كون المنطقة يوجد فيها العديد من حقول النفط، أهمها حقل غرب القرنة ١ وحقل غرب القرنة ٢، يعتبر الحقلين من اهم الحقول النفطية في محافظة البصرة والعراق بصورة عامة بسبب الإنتاجية العالية لهذين الحقلين، وبرغم العائد الاقتصادي الكبير لهاتين الحقلين الى ان هناك تأثير بيئي واضح على جميع مكونات الحياة وأهمها الهواء، من خلال اللقاءات مع عامة الأهالي تبين ان غالبيتهم مصابين بأمراض تنفسية مثل الربو وأمراض الرئة وغيرها من امراض الجهاز التنفسي، إضافة الى ذلك انا سكان هذه المنطقة وحتى المناطق الأخرى يتحملون عواقب التلوث والتدهور البيئي الوخيمة دون النظر اليهم من قبل الحكومات والمؤسسات كونهم الطبقة الفقيرة التي تكون حصتها من اضرار التلوث اكبر من الطبقات الغنية وهذا لا يتناسب ولا يحقق مفهوم العدالة البيئية، كما ان هذه الشريحة من الناس يعانون من مشاكل مرتبطة مع بعضها البعض تتمثل بقلة الوعي بالمخاطر البيئية وانعدام او ضعف المورد المالي لهم بحيث لا يمكنهم الارتقاء بوضعهم البيئي والصحي وبالتالي بقاءهم لمقاومة هذه الظروف البيئية الخطيرة بما يملكون من الموارد المعرفية والمالية التي تكاد تكون معدومة مما جعلهم يبدون بمركز ضعيف تجاه المشاكل البيئية والتغيرات المناخية.



قطاع النفايات والتحديات:

الجهة المسؤولة عن إدارة النفايات في قضاء المدينة هي مديرية بلدية المدينة والتي بدورها تتعاقد مع شركة تنظيف لجمع النفايات او عن طريق كوادر البلدية، يتم جمع النفايات من المنازل والشوارع العامة بشكل دوري قد يكون خلال يوم او يومين ويتم نقلها عن طريق مركبات كبيرة (كابسات) من المناطق السكنية الى اطراف القضاء ليتم طمرها او حرقها في بعض الأحيان، الا ان هذه الممارسة البيئية تكاد تكون مدمرة للمنطقة لان مناطق طمر النفايات او حرقها قريبة جدا على السكان ولا تعتمد المعايير البيئية الصحيحة في عمليات الحرق او الطمر ويتم ذلك بشكل عشوائي نسبيا، عن لسان احد الأهالي الساكنين بالقرب من موقع طمر النفايات يقول: في بعض الأحيان تقوم مجاميع مجهولة بحرق النفايات المتراكمة مسببين اختناق للمنطقة جراء الدخان المتصاعد المحمل بشتى أنواع الملوثات وخاصة اذا كانت الرياح السائدة تتجه باتجاه المناطق السكنية فضلا عن تجمع الحشرات والحيوانات الضالة التي تكون وسط سهل لنقل الامراض الخطيرة والمستجدة، قد يرتبط هذا الموضوع في الوعي بالمخاطر البيئية ويدل على ضعف المعرفة بهذه المخاطر وضعف الشعور بالمسؤولية من مؤسسات الدولة تجاه ذلك.



قضاء الزبير

مقدمة

قضاء الزبير يعد اليوم من أكبر أفضية محافظة البصرة ويرتبط بحدود برية مع الكويت والسعودية، ويضم عدة موانئ هي ميناء ام قصر وميناء خور الزبير، ويشتمل القضاء على التقسيمات الادارية التي تضم أربع نواح وهي: مركز الزبير وسفوان (وأخيرا تحول إداريا الى قضاء مستقل) وام قصر وخور الزبير والشعبية والرميلة الشمالية والجنوبية والبرجسية، ويقع ضمن أراضي القضاء أكبر الحقول والمنشأة النفطية العراقية، كما يمتاز بوجود مئات المزارع المتخصصة في زراعة الخضروات ولاسيما محصول الطماطم، وتمثل مساحة القضاء ٦١% من مساحة محافظة البصرة، ويصل عدد سكانه إلى ٧٠٠ ألف نسمة تقريبا حتى عام ٢٠٢٤، كما كانت مدينة (الزبير) فبحكم موقعها المهم أصبحت طريقا ومركزا تجاريا، يربط ما بين العراق والخليج العربي عن الطريق البري وبالعالم عن طريق البحر.

مجتمع الزبير:

مجتمع الزبير ذا هيكلية لبنية اجتماعية متشابكة ومتنوعة حيث يقطن فيه الكثير من القوميات والمذاهب والديانات فبالإضافة لوجود المسلمين من أبناء المذهبين (السني والشيعة) هناك أيضا (المسيح) و(الصابئة) وهذا التنوع والاختلاف أوجد ميزات إضافية للمجتمع في الزبير، منها اختلاف وتنوع العادات والتقاليد والشعائر هذا بالإضافة لتنوع واستخدام بعض اللهجات والكلمات التي تخص أبناء هذا القضاء فلهجة أبناء الزبير القدماء أو ما يسمون بـ(الزبارة) وهي لهجة خاصة قريبة من لهجة أبناء الخليج العربي ولهم عاداتهم وممارساتهم الاجتماعية الخاصة وهم بذلك ليسوا بعيدين أو ومنعزلين عن باقي السكان الذين يرتبطون تاريخيا وثقافيا بالبيئة والجغرافية، فالارتباط بين المهن والبيئة واضحا من خلال الممارسات في المهن لقطاع الزراعة واعتمادهم على المياه الجوفية كما ان البيئة لها دور في بناء ثقافتهم وعاداتهم وحتى ما يتعلق بالفنون او اللغة.

الواقع الخدمي ومعاناة المواطن:

رغم أهمية هذا القضاء فمزال الواقع الخدمي فيه دون المستوى المطلوب وما زال الإهمال يسود بعض المناطق رغم وجود الخطط المعدة لأعمارها، فما زالت بعض شوارع القضاء غير معبده أو تشكو التخسفات والإهمال، وما زال قطاع المجاري في غيبوبة تامة عن بعض المناطق، والصحة تحتاج لاهتمام أكثر ودراسة مستفيضة للنهوض بواقعها المنشود، وقطاع الكهرباء ليس بأحسن ممن سبقه من القطاعات فشبكات التوزيع القديمة تحتاج إلى الصيانة والاهتمام حتى تعود نشطة من جديد فالواقع الخدمي في هذا القضاء يستغيث، وبالرغم من وجود مشاريع تنمية الأقاليم التي اخذت مبادراتها بتحسين الواقع الخدمي وانطلاق العمل بها الا ان مستوى ارتباط تقديم هذه الخدمات لا يخفض من مستوى التلوث البيئي او يحد منه وان هذه الخدمات ترتبط بالرفاهية نوعا ما، فلم يمر عبر تاريخ القضاء إداريا مشروع يعتني ببيئة قضاء الزبير والصحة والزراعة الا ما اقتطعت الضرورة في الأخير للقطاع الخاص وبدء عوامل التنمية فيه من قبل المستثمرين المحليين.



عبر تاريخ هذا القضاء وحسب اللقاءات المباشرة من قبل فريق العم والمواطنين هناك في مركز القضاء وإطرافه عبروا عن مدى معاناتهم حول موضوع مياه الشرب والاستخدام ويأتي ذلك لسبب وجود مسافة كبيرة بين قضاء الزبير وبين شط العرب (المياه العذبة) مما تعذر إنشاء محطة تصفية مياه واعتماد المياه للسكان في قضاء الزبير على محطة خور الزبير التي أنشأت في حزيران ٢٠٢٣ بدعم من الأمم المتحدة والتي حسنت من مستوى وصول المياه الصالحة للاستخدام عبر شبكة الاسالة كمصدر رئيس، اما في النواحي فاعتمدوا على المياه في شبكة الاسالة لمحطات التحلية والتصفية التابعة لشركة نفط البصرة في الشعبية والبرجسية والرميلة الجنوبية والشمالية، أي هنالك تحديات سابقة وتحديات جديدة اما السابقة التي شكلت تراكم للأثر البني ما قبل إنشاء هذه المحطات من اثار على صحة المواطنين وعلى الزراعة، اما التحديات الجديدة تتلخص بعدد ساعات الانقطاع لمياه الاسالة وتغطية شبكة الاسالة لجميع المناطق، مع تهالك القديمة منها.

اما في منطقة الشمال ومنطقة (محلة العرب) الذين يقعون في مركز القضاء والتي تمت زيارتهم لازال كل منهما يعاني من تراكم النفايات الصلبة او شبكات المجاري او تعبيد الطرق، وهذا الأخير يشمل ٧٠% من القضاء.

النفايات:

يواجه قطاع النفايات في قضاء الزبير العديد من التحديات منها:

تعاني العديد من مناطق القضاء من تكدس النفايات بسبب نقص عمليات الجمع والنقل، وتأخر شركات النظافة في تنفيذ التزاماتها، وقد تفاقم هذه المشكلة مؤخرًا بسبب إضراب عمال البلدية للمطالبة بتحسين رواتبهم (فترة اعداد التقرير)، وحسب ما صرح به نشطاء البيئة لنا في القضاء بتكرار هذا الوضع بين فترة وأخرى.

نقص المرافق: لا يوجد في القضاء حاليًا معمل لتدوير النفايات، وتعتمد عملية التخلص من النفايات بشكل أساسي على طمرها في مكب نفايات مفتوح في منطقة جويبة ضمن الحدود الإدارية للقضاء غربًا، مما يشكل مخاطر بيئية وصحية وممارسة المواطنين من الفقراء في القضاء بعملية الفرز وتجميع النفايات حسب أنواعها للاستفادة منها للحصول على دخول يومية لمعيشتهم، بالرغم اعتبار قضاء الزبير من المدن الغنية الا ان نسبة الفقر لسكانها بلغت ٥٠% حسب تصريحات مجلس محافظة البصرة الأخير، ويشكل هذه الرصد الربط بين عوامل وأسباب التدهور البيئي بالتسرب المدرسي وترك الدراسة لفئة من الشباب للحصول على فرص عمل تؤمن معيشتهم اليومية وأيضاً يرتبط بارتفاع نسب الجريمة وتفشي المخدرات لأسباب الفقر.

كما رصد الفريق انعدام الوعي البيئي لدى اغلب السكان فلا زالت الممارسات البيئية غير الصحيحة مع عدم الترشيح البيئي واضحا لوجود مؤشرات منها ما يتعلق باستخدام المياه والتخلص من النفايات، هذا الامر جعل من تراكم النفايات ونقص المياه مشكلة مركبة ومتراكمة يصعب جمعها والتخلص منها.





الزراعة:

ترتبط الزراعة بالمياه بشكل رئيسي، وفي قضاء الزبير نوع المياه والتربة حددت نوع المحاصيل الزراعية وحجمها، كما ان وجود المكامن النفطية داخل أراضي الزبير اثرت بشكل مباشر على الزراعة من ناحية اشغال المساحات للأرض ضمن الرقع الاستكشافية والإنتاجية لوزارة النفط مما اضعف وقلل الغطاء النباتي الذي يحدث عملية التوازن البيئي بين كميات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الاستخراج النفطي وبين ما يطرحه الغطاء النباتي ان توفر من الاوكسجين، والاضافات لخفض درجات الحرارة وتلطيف الأجواء التي تصلح لعملية استمرار الزراعة الاقتصادية او الزراعة التي تعنى بالغطاء النباتي في الزبير او في نواحيه وهذه نتيجة طبيعية في اغلب المدن النفطية في العالم الا انه تنفرد حاله من حالات ضعف السياسة البيئية المعنية بالشأن السياسي من قبل الجهات المختصة والتي لم تلتفت اليها الحكومة لقضاء الزبير.

قضاء الزبير والذي يرتقي إداريا واقتصاديا الى مستوى (محافظة) وجد فريق العمل فيه ضعف في عملية الإدارة حيث لم تتوفر بيانات او دراسات رسمية عن واقع الزراعة في القضاء او خططا مستقبلية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي او الغطاء النباتي.



الصحة في قضاء الزبير:

حددت وزارة التخطيط العراقية معيارا لوجود مركز صحي لكل ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة في المناطق الريفية ومركز صحي لكل ١٠,٠٠٠ - ١٥,٠٠٠ في المناطق الحضرية، واذما خططنا لقضاء الزبير وفق هذه الحسابات فيكون المفترض وحسب نسب الإحصائية لوزارة التخطيط متمثلة بـ ٧٠٠,٠٠٠ نسمة في قضاء الزبير و باعتبار ان الزبير النسبة الحضرية فيه ٦٠% حسب المنظور لفريق العمل فأن القضاء يحتاج تقريبا الى ٧٥ مركز صحي او وحدة صحية، الا ان المتوفر ١٨ مركزا ووحدة صحية متوزعة على مركز قضاء الزبير ونواحيه، اما ما حددته وزارة التخطيط حول انشاء المستشفيات في الوحدات الإدارية، وجود مستشفى عام واحد لكل ٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠٠,٠٠٠ شخص، ومستشفى تخصصي واحد لكل ٥٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠ شخص، وتزيد هذه الاعداد حسب الاحتياج للمحافظة دون غيرها، وهذا يعني ان قضاء الزبير يحتاج الى ثلاث مستشفيات عامة ومستشفى تخصصي واحدة يضاف الى ذلك مستشفى تخصصي تتخصص بالأمراض الناتجة عن تلوث الهواء، الواقع الحالي وجود مستشفى واحد عام، نستنتج من ذلك الرصد ان هنالك مخالفة واضحة من قبل الإدارة للقضاء او اهتمامات وزارة الصحة، وتقع هذه ضمن العنصرية البيئية مع توافق ارتفاع نسبة الفقر لدى المواطنين في القضاء والثروة العامة للقضاء.

فرص السياحة والاستثمار:

قضاء الزبير من الممرات الدولية فهو يرتبط بمنفذ حدودي مع دول الخليج عن طريق منفذ سفوان - الكويت وهذه الميزة جعلت له أهمية أخرى غير الاهميات الاقتصادية للموارد، الا ان الواقع الخدمي والبنى التحتية منع من توفر فرص السياحة لوجود جانب من المخاطر البيئية وجانب اخر من عدم دعم الاستثمار المنتج لفرص السياحة ما يتعلق بالمساحات الخضراء او المنتجعات او الفنادق او البيانات الواضحة الرسمية المثبتة التي تدعم رغبة السواح في ارتياد المنطقة بالرغم من وجود ارث اجتماعي يربط بين قضاء الزبير ودول الخليج، ومع اهمال أراضيها المطللة على الخليج العربي التي تمتد الى ٦٠ كم وارتفاع نسبة التلوث فيها لم يجعلها قبلة للسواح فضلا عن ان هذا التلوث يشكل خطرا على طريق الملاحة.



قضاء شط العرب

مقدمة

قضاء شط العرب، واحد من الأقضية في محافظة البصرة جنوب العراق، يشكل محطة مهمة على طول ضفاف نهر شط العرب، تاريخياً، كانت المنطقة معروفة بتاريخها الزراعي والسكني، حيث كانت تضم مزارع نخيل ومناطق سكنية تعتمد بشكل كبير على موارد النهر ومع تطور الزمن وتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية، شهد القضاء تحولات ملموسة في هيكله الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي بالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة موجات هجرة وتوسع عمراني بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى تحول العديد من الأراضي الزراعية إلى سكنية الذي صاحبه اكتظاظ سكاني واستنزاف البنى التحتية والخدمات العامة مما أدى إلى تغيير ملامح المدينة وبيئتها.

يتمركز التوطن السكاني في منطقة التنومة وتعد هي مركز القضاء والمحاذية لشط العرب والمقابلة لمنطقة العشار من الجهة الأخرى لشط العرب (والعشار هو المركز التجاري لمدينة البصرة)، مع ترامي نواحي القضاء الخمسة (التنومة، الفيحاء، النشوة، الكباسي، عتبة) على اطراف حدود القضاء حيث تتميز كل ناحية بميزات تختلف عن النواحي الأخرى من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسكاني .

تتميز الطبيعة السكانية لقضاء شط العرب بوجود الجذور العشائرية لمحافظة البصرة المتأصلة والتي تحمل الصفات المدنية والأصالة العربية عبر التاريخ .

تواجه المنطقة اليوم تحديات عدة، بما في ذلك مشاكل البطالة وانتشار الفقر وكذلك التلوث البيئي الناتج عن تدهور جودة مياه النهر وتأثيرها السلبي على المحاصيل الزراعية والنخيل إلى جانب ذلك، يعاني القضاء من ازدحام في البنى التحتية ونقص في توفير الخدمات الأساسية للسكان، مما يعكس التحديات التنموية والاقتصادية التي تواجه المنطقة.

التلوث البيئي والآثار الناتجة عنه في قضاء شط العرب:

تلوث المياه:

تعاني مياه شط العرب من تلوث شديد نتيجة لربط شبكة الصرف الصحي للمياه فيه، هذا التلوث يؤثر على جودة المياه ويعرض صحة السكان للخطر، بالإضافة إلى تأثيره السلبي على الحياة البحرية والنظم البيئية المائية كما أن التلوث الحاصل في الأنهر الفرعية واهمها نهر حامد الذي يمتد على امتداد المنطقة من كورنيش التنومة حتى شارع الدواجن ويحيط به منازل سكنية وزراعية حيث تحول النهر إلى مكب للنفايات الصلبة ومع الرفع غير الفعّال للنفايات من قبل البلدية وفترات الرفع الطويلة أدى ذلك إلى زيادة التلوث ونمو حشائش كثيفة على جانبي النهر، فضلاً عن انسداد المجاري بسبب النفايات والأعشاب مما أدى إلى ركود المياه وانبعاث روائح كريهة وهذا لا يقتصر فقط على نهر حامد بل يشمل جميع الأنهر الفرعية الأخرى والمبازل الموزعة في المنطقة والتي كانت سابقاً تسمى (شاخات) وهي مبازل للنخيل الذي كان يغطي المنطقة.

أثناء الجولة الميدانية، كانت رؤية الفريق واضحة بحل جميع المشاكل التي من الممكن حلها في ذلك الحين فبعد التواصل مع مديرية ماء محافظة البصرة والحديث معهم عن التجاوزات على شبكة الماء في قضاء شط العرب،



باشرت كوادر قاطع ماء شط العرب بحملة إزالة التجاوزات على شبكة مياه الإسالة التي تضمنت إزالة تجاوزات لمعمل صناعي (طابوق) ومحطة غسل في منطقة كتيبان في قضاء شط العرب.

هذا الامر جعل من الرؤية أوضح بان التعاون بين النشطاء والأهالي والجهات الحكومية هو الأساس للتغلب على جميع المشاكل التي قد يكون حلها قصير الاجل.



التلوث بالمواد الصلبة :

تنتشر النفايات في قضاء شط العرب وتتراكم في الطرق والشوارع الرئيسية والانهر الفرعية نتيجة لقلة الوعي لدى المواطنين وسوء الخدمات البلدية وآلية التعامل مع النفايات من حيث تجميعها ونقلها، حيث يقوم الأهالي في قضاء شط العرب برفع النفايات من منازلهم ووضعها في الخارج بشكل عشوائي ليتم رفعها من قبل البلدية الى أماكن الطمر ليتم طمرها او حرقها كما هو الحال في غالبية محافظة البصرة، ومع ارتفاع كمية النفايات المبروكة وقلة الوعي وضعف إدارة النفايات شكل ذلك خطرا على البيئة والمياه وحياة السكان، أدى هذا التكدس للنفايات الصلبة الى تسرب الملوثات للتربة في قضاء شط العرب كغيرها نتيجة لأسباب عديدة جاءت بشكل تدريجي من تلوث المياه وتسربها للتربة وارتفاع ملوحتها وصولا الى تكدس النفايات الصلبة صعبة التحلل واستخدام المواد الكيماوية والمبيدات من قبل المزارعين، كل هذه الأسباب جعلت مساحات كبيرة من التربة في قضاء شط العرب غير قابلة للزراعة او صعبة الزراعة ولا تنمو فيها الا أنواع محددة من المحاصيل وبالتالي يؤثر ذلك بشكل مباشر على الامن الغذائي والصحة العامة للمنطقة.





الزراعة وتجريف الأراضي:

يُعدّ تجريف الأراضي الزراعية أحد أخطر التهديدات التي تواجه قضاء شط العرب، حيث يتم تحويل هذه الأراضي الخصبة إلى مشاريع عمرانية وصناعية دون مراعاة للأثار البيئية والاقتصادية، مما أدى إلى فقدان المساحات الخضراء وتحويلها إلى مناطق سكنية أو تجارية أو صحراوية، فقدان خصوبة التربة وتآكلها، قلة الإنتاجية الزراعية وزيادة الاعتماد على الاستيراد، فقدان فرص العمل في القطاع الزراعي وارتفاع نسب البطالة، كل هذه المشاكل كان سببها الإدارة غير الصحيحة للموارد الطبيعية وعدم استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة وكذلك ضعف الوعي لدى المواطنين بأهمية الزراعة كمورد اقتصادي لكن بالدرجة الأساس هو إهمال الجهات المعنية لقضية الزراعة والاندفاع نحو استثمارها لتكون مراكز تجارية وسكنية.

مع ذلك التجريف للأراضي وإهمالها إلا أن الفريق رصد من خلال الجولة الميدانية أن المساحات الزراعية المتبقية كبيرة جداً مع وجود مصدر المياه بجانبها وسهولة الوصول إليها لكنها تحولت إلى شبه صحراوية وأصبحت أما لم تعد صالحة للزراعة لأسباب يمكن التغلب عليها مثل الملوحة أو تلوث التربة، أو تمت زراعتها بأنواع محاصيل لا تلبي الاحتياج على مستوى المنطقة كأقل تقدير، وبعد اللقاءات مع اثنين من الدوائر الحكومية في المنطقة توضح لنا أن هذه المشكلة واضحة جداً للحكومة وأطلعت عليها ولهم معرفة في جميع حيثياتها لكن تعتمد الإهمال للقضية كان سيد الموقف.

الصحة في قضاء شط العرب:

حسب الإحصائية الصحية لوزارة التخطيط العراقية أن قضاء شط العرب يحتوي على ٨ مراكز صحية فقط متوزعة على النواحي والأطراف وبالتأكيد فإن هذا العدد من المراكز الصحية لا يتناسب مع عداد السكان الذي وصل تقريباً إلى ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، إضافة إلى ذلك ومن خلال الرصد الميداني للفريق فإن القضاء لا يحتوي على مستشفى عامة سوى بناية مستشفى شط العرب المملوك منذ ٤ سنوات، نلاحظ أن هناك مخالفة فعلية وحقيقية وانتهاك لحقوق المواطن الصحية لأن المعايير الصحية لوزارة التخطيط والتي توضح مسبقاً كانت تنص على وجود مركز صحي أو مستشفى عام وتخصيصي لعدد محدد من السكان ولم يتم تطبيقه في قضاء شط العرب، تأثر القضاء كغيره من الأقضية بالتلوث الناتج من المخلفات الحربية التي لا زالت في المنطقة ولم يتم التخلص منها بشكل كامل وكذلك تلوث المياه جراء ربط شبكات الصرف الصحي على شط العرب والتلوث



بالنفايات الصلبة جعل السكان اكثر عرضه للأمراض الخطرة والأمراض المزمنة وبالمقابل عدم حصولهم على الرعاية الصحية بسبب الإدارة غير الصحيحة لتوزيع المراكز الصحية وعدم وجود الكوادر التخصصية للأمراض المزمنة أدى بانهيار الوضع الصحي في المنطقة والعوائل ذات الدخل المحدود هي الأكثر تأثراً بهذا الانهيار الصحي لعدم قدرتهم على تحسين وضعهم الصحي بشكل خاص.



ضاء أبو الخصيب:

قضاء أبو الخصيب أحد مدن جنوب العراق التاريخية، وهي اليوم مركز قضاء تابع إداريا لمحافظة البصرة، يقع قضاء أبو الخصيب على ضفة شط العرب اليمنى، ويبعد عن مركز محافظة البصرة حوالي ٢٠ كم، وهو مدينة زراعية تكثر فيه بساتين النخيل وأنواع الأشجار المثمرة، ويقع مركز قضاء أبو الخصيب جنوب مدينة البصرة ويعتبر من أقرب الأضية من الناحية الجغرافية إلى مركز محافظة البصرة، فلا تفصله عن مركز المحافظة أراض صحراوية شاسعة كما هو حال قضاء الفاو أو قضاء الزبير، ولا تفصله مساحة مائية واسعة كما هو الحال في قضاء شط العرب، ولا تبعده مسافات طويلة كما هو الحال في قضاء القرنة.

عمل الفريق داخل قضاء أبو الخصيب لمدة يومين من خلال تنسيق مع احد الناشطات البيئية وباعها الطويل في العمل البيئي الميداني داخل المنطقة، تم تقسيم العمل الى جزئين الجزء الأول هو الرصد الميداني من خلال الذهاب بشكل مباشر الى مناطق أبو الخصيب والجزء الثاني تمثل باللقاء مع الأهالي في المنطقة والنشطاء البيئيين والمنظمات العاملة على حماية وتحسين البيئة.

الأثر البيئي على الزراعة في قضاء أبو الخصيب:

اشتهر قضاء أبو الخصيب بالزراعة منذ القدم وكان مصدرا زراعيًا اقتصاديًا كبيرًا آنذاك وخاصة في انتاج التمور وجاء هذا بسبب وجود بساتين كبيرة من النخيل فيه وقرب المصدر المائي للمساحات الزراعية واهتمام الفلاح بالزراعة كل هذه الأمور جعلت من القضاء منطقة زراعية بلا منافس، الا ان هذا الامر لم يستمر طويلا وبدء تراجع الزراعة في القضاء واضحا متأثرا بالتقلبات المناخية والبيئية الكثيرة إضافة الى ذلك توجه الحكومة الى الاستثمار الريعي بقطاع النفط قلل بشكل ملحوظ من الاهتمام بقطاع الزراعة ومنها بدأت مظاهر اهمال الزراعة والافتقار لها، كما ان اعتماد الزراعة في قضاء أبو الخصيب على مصدر مائي واحد جعل منها ضعيفة امام مواجهة التلوث المائي الحاصل في المصدر الرئيس لها وهو شط العرب وفروعه الملوثة كغيرها بسبب مياه الصرف الصحي ومياه المبال التي تجلب معها بقايا المبيدات الحشرية وممارسات البشر غير المستدامة مع المياه إضافة الى الضوابط الحكومية والدور الرقابي الضعيف تجاه استدامة الزراعة والحفاظ على الموارد الطبيعية أزم المشكلة حتى وصلت لخفض الإنتاجية الزراعي حسب قول المزارعين انهم اضطروا لخفض الإنتاج لنسبة وصلت حتى ٥٠% عن السابق.

ومن خلال عمل الفريق والسؤال حول اهم طرق الري التي يستخدمها المزارعين تبين ان طرق الري المستخدمة في قضاء ابو الخصيب هي طرق تقليدية تنقسم الى قسمين:

- الري من ماء الاسالة وتتم هذه العملية عن طريق مضخات لضخ المياه وانابيب لنقلها الى المحاصيل بشكل مباشر.

- الري من مياه الأنهار عن طريق مضخات كبيرة ذات قدرة عالية وتتم هذه العملية عن طريق انشاء مجرى رئيسي للماء يتوزع او يمتد الى نهاية المزرعة ويقوم بدوره بتوزيع المياه الى جميع انحاء المزرعة من خلال مجاري فرعية صغيرة جدا.



ان مساوئ هذه الطرق هو هدر المياه بشكل كبير، حيث يتم هدر الكثير من المياه الى ان يصل لكافة المحاصيل وبطريقة غير متساوية، ومن المساوئ الأخرى هو الجهد العالي الذي يتطلبه انجاز عملية الري، اذا لا بد من وجود إدارة صحيحة للمياه بالطرق الحديثة وهذه تقع على عاتق الحكومة من خلال نقل التجارب الناجحة وتوفير الدعم للقطاع الزراعي المتهاك.

النفايات:

يعتبر قطاع النفايات من القضايا المهمة والذي يظهر جمالية المنطقة او بالعكس، يعاني قضاء أبو الخصيب من اهمال واضح في رفع النفايات ومعالجتها وهذا يؤثر على المدينة سلبا مما سبب انتشار الامراض وتلوث بصري للمدينة وانسداد في الأنهر الفرعية بسبب تحويلها الى مكب نفايات.

يتم رفع النفايات من المدينة حسب كل منطقة ففي بعض المناطق يتم رفعها بشكل يومي وبعضها بشكل اسبوعي وبعضها بشكل شهري او حتى اكثر من شهر مما يضطر الأهالي الى تأجير سيارات او عربات لنقل النفايات من المنطقة الى مكان اخر قد يكون طريق عام او قرب ساحات المدارس او ساحة بعيدة عن المنطقة السكنية، ثم يتم رفعها بشكل غير منتظم من قبل البلدية ليتم حرقها او طمرها في طمر ناحية السيبة او تحرق من قبل الأهالي، وتشمل هذه النفايات المخلفات المنزلية ومخلفات الأسواق مثل مخلفات الأسماك والجزارة والدجاج وغيرها، تمثل إدارة النفايات أعلاه مخالفة بيئية واضحة لا تعتمد المعايير والضوابط الصحية والخدمية.



الأثر البيئي على الصحة في قضاء أبو الخصيب:

لا يختلف الواقع الصحي في قضاء أبو الخصيب عن غيره من مناطق البصرة، وذلك لوجود إدارة واحدة تشرف على القطاع الصحي في المحافظة بأكملها، يعاني سكان القضاء، كغيرهم من سكان البصرة، من صعوبة الوصول إلى خدمات صحية جيدة تلبي احتياجاتهم، خاصة في ظلّ ما تسبّبه التلوث المائي والهوائي والإشعاعي من أمراض ومشاكل صحية، وعلى الرغم من تشابه الواقع الصحي في قضاء أبو الخصيب مع باقي مناطق البصرة، إلّا أنّ هناك بعض الاختلافات في الأمراض الأكثر شيوعاً في القضاء ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى كون أبو الخصيب قضاءً زراعياً لم يتأثر كثيراً بالاستخراج النفطي، حيث لا توجد فيه منشأة نفطية كبيرة مثلما هو الحال في قضاء القرنة أو الزبير، يعد سوء الإدارة أحد العوامل الرئيسية في تردّي الواقع الصحي، حيث تعاني المراكز الصحية والمستشفى والعيادات الطبية من نقص في الأدوية والمعدات الطبية، بالإضافة إلى نقص الكوادر الطبية المتخصصة، ولكن لا يمكن حصر المشكلة في سوء الإدارة فقط، بل هناك العديد من العوامل الأخرى التي تساهم في تفاقم الأزمة مثل ضعف البنية التحتية والفقر الذي يعيق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الصحية، خاصة الخدمات الطبية الخاصة، وبالتالي فإن المسؤولية تقع على عاتق الجميع، من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد.

تم انجاز هذا التقرير ضمن أنشطة مشروع تحسين الإدارة البيئية في البصرة

الذي يديره معهد نيسان للوعي الديمقراطي وبتمويل من صندوق

دعم الديمقراطية.

٢٠٢٤

